

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تطوير الإطار المؤسسي المتعلق بتدبير قطاع سيارات الأجرة

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير المحترم؛

نتوجه إليكم بهذا السؤال البرلماني، لنثير معكم إمكانية إحداث وكالة، تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية، يُعهد إليها بتدبير شؤون قطاع سيارات الأجرة، وذلك طبقاً للقوانين الجاري بها العمل وما يمكن أن يدخل عليها من تعديلات لتجويد تسيير هذا القطاع الحيوي.

ويعود طرحاً لهذا التساؤل حول منظوركم لهذه الإمكانية إلى كون قطاع سيارات الأجرة يعرف عدداً من النقائص، من جهة، ومن جهة ثانية فهو قطاعٌ يتدخل فيه عددٌ كبير من الفاعلين، مركزيين و ترابيين، عموميين وخواص، بما يجعل من تقنين وإحداث وكالة تهتم بشؤون القطاع مسألة تكتسي وجاهةً تدبيرية مؤكدة.

في نفس الوقت، فإن إحداث وكالة لتدبير قطاع سيارات الأجرة من شأنه أن يُسهم في استدامة وجودة هذه الخدمة الأساسية بالنسبة للمواطنات والمواطنين، وتطوير أسطول سيارات الأجرة، كما من شأنه أن يساهم في تحسين أوضاع مهنيي القطاع اجتماعياً ومهنياً.

بناءً عليه، نسألكم، السيد الوزير المحترم، حول تصوركم لهذا الموضوع المتعلق بالتأطير المؤسسي (إحداث وكالة أو أي اقتراح آخر من قبلكم)، لأجل ضمان تناسق وتناسق التدخلات القطاعية والترابية المرتبطة بسيارات الأجرة، وتوفير فضاء مناسب لإعمال المقاربة التشاركية القبلية بغاية تطوير القطاع بتنسيق مباشر مع ممثلي المهنيين المعنيين؟

وتقبلوا، السيد الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

محمد عواد